الاقتصاد الاسرائيلي، والتي طالت حتى فرع صناعة الماس وصقله، تأتي في فترة تشهد فائضاً من العملات الاجنبية بحجم حوالى خمسة مليارات دولار، خلافاً للانكماش في سنة ١٩٦٦ الذي نجم عن نقص كبير في العملات الاجنبية، ومثيله سنة ١٩٧٥ الذي جاء في أعقاب حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ وارتفاع أسعار النفط. وهذا ما يعزّز رأي القائلين بمسؤولية القرارات الاقتصادية الخاطئة تجاه الازمة الحالية، سواء أجاءت هذه القرارات من القطاع العام أم من القطاع الخاص.

التهافت على الدولار

وسط الاجواء المكدرة هذه والمؤشرات المقلقة لمسار الاقتصاد الاسرائيلي، شهد الربع الاخير من العام ١٩٨٨ تهافتاً من جانب الاسرائيليين على شراء العملات الاجنبية، وخاصة الدولار. وعزّز هذا الاتجاه الشائعات المتلاحقة عن قرب تخفيض قيمة العملة الاسرائيلية. فقد أعلنت مصادر بنك اسرائيل ان الجمهور الاسرائيلي اشترى حوالى ملياري دولار من فائض العملات الاجنبية لدى اسرائيل. ويشكل هذا المبلغ ثلث مجموع هذا الفائض وحوالى ضعف الهبة السنوية التي تقدّمها الولايات المتحدة الى اسرائيل. والى جانب ذلك، فقد بلغ مجموع ما اشتراه القطاع الخاص من عملات أجنبية، منذ تموز (يوليو) ١٩٨٨، ما قيمته ٣,٣ مليارات شيكل. وفي محاولة لكبح هذا التهافت، رفع بنك اسرائيل معدلات الفائدة حوالى أربعة بالمئة خلال اسبوع واحد من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٨، وذلك من ٢٤,٦ بالمئة الى ٢٨,٤ بالمئة (هآرتس، ١٩٨٨/١٢/١٦). واستمر الارتفاع حتى بلغت الفائدة نسبة ٣٣ بالمئة مع تشكيل الحكومة الجديدة.

ويعكس هذا الاضطراب في سوق العملات الاجنبية خلافات حادة في الرأي بين صانعي القرار الاقتصادي، وتحديداً بين وزير المالية السابق، موشي نسيم، وحاكم بنك اسرائيل، البروفيسور ميخائيل برونو؛ اذ تبيّن من رسائل متبادلة بين الطرفين، في تموز (يوليو) ١٩٨٨، محاولة برونو الدؤوب اقناع وزير المالية بضرورة تخفيض الشيكل آنذاك بنسبة ٦ ـ ٨ بالمئة، وذلك استباقاً لتصاعد أزمة البطالة، ولاحباط الاتجاه نحو شراء العملات الاجنبية مباشرة قبل الانتخابات العامة، وبعدها. الّا ان جهوده هذه انتهت الى فشل تامّ ازاء الرفض المطلق من جانب نسيم، واقتراح الاخير، في المقابل، ربط قيمة الشيكل بالدولار فقط، بدلاً من سلة العملات الاجنبية (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٩/١/٦). والمعروف ان عملية ربط الاقتصاد الاسرائيلي بالدولار (الدولرة) كانت بدأت منذ العام ١٩٧٥ مع تنفيذ اسلوب «التخفيض الزاحف»، بمعدل ١ ـ ٢ بالمئة شهرياً على يد وزير المالية آنذاك، يهوشواع رابينوفيتش. وخلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٣، بلغت عملية ربط الاستثمارات الاسرائيلية بالدولار ذورتها، حين طرح وزير المالية آنذاك، يورام اريدور، خطة الدولرة التامّة، أي ربط الشيكل، بصورة ثابتة ومحددة، بالدولار، وتحديد جميع الاسعار والصفقات بشيكلات مربوطة بالدولار. وأدّى ذلك الى اضطراب شديد ومعارضة جماهيرية دفعت اريدور الى الاستقالة وسحب الخطة.

مع تسلّم زعيم حزب العمل، بيرس، وزارة المالية في حكومة شامير الجديدة (نالت ثقة الكنيست في ١٩٨٨/١٢/٢٢)، والذي اعتبره البعض محاولة من جانب الليكود لحماية وزير المالية السابق، نسيم، من موجة الانتقادات الشديدة الموجهة ضد حاكم بنك اسرائيل، بات احتمال تخفيض العملة الاسرائيلية شبه مؤكد. وتراوحت نسب التخفيض المقترح ما بين ٥ ـ ١٥ بالمئة. ومع ارتفاع وتيرة توقعات التخفيض، ازدادت حمّى شراء العملات الاجنبية الى حد ٢٠٠ مليون دولار في يوم، الامر الذي اضطر بنك اسرائيل، وخلال مشاورات سريعة لم تتعد دقائق معدودة وانحصرت مع وزير المالية، الى تنفيذ تخفيض ضئيل بنسبة خمسة بالمئة على سعر صرف الشيكل ظهر يوم الثلثاء ١٩٨٨/١٢/٢٧، مع التحذير بأنه سيكون هناك المزيد من التخفيضات، اذا تواصل الطلب على العملات الاجنبية (هآرتس، ١٩٨٨/١٢/٢٨).

هذه الخطوة، التي كانت أول قرار اقتصادي هامّ يتخذه وزير المالية الجديد، والتي استهدفت خفض التضخم الذي بات في اسرائيل يفوق نظيره في الدول الغربية بنسبة كبيرة، جوبهت، منذ اللحظة الاولى، بموجة عنيفة من النقد، باعتبارها خطوة